من خلال ما تقدم يمكننا القول أن العلاقات الاقتصادية الدولية في بدايتها بنيت على أسس غير عادلة، إذ لم يتم مراعاة ظروف الدول النامية ولا مصالحها، وذلك من خلال الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالجانب الاقتصادي والتي كان أغلبها مجحفا لتلك الدول، إضافة إلى المنظمات المالية والتجارية الدولية، والتي كانت ولا زالت السيطرة فيها للدول المتقدمة الرأسمالية كل هذه العوامل أدت إلى إفرازات انعكست على العلاقات الدولية بصفة عامة، إذ وصلت معدلات الفقر في الدول النامية إلى مستويات قياسية، نتج عنها ظهور آفات وصراعات أدت إلى عدم الاستقرار على مستوى أغلب الدول وعلى العلاقات الدولية بصفة عامة، بالإضافة إلى ظهور أزمات اقتصادية دولية تجلت في التضخم والركود وانهيار النظم النقدية الدولية وأثرت سلبا على التجارة الدولية.

وبالرغم من السعي الحثيث للدول النامية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي يكون أكثر عدلا وإنصافا، إلا أن التغيرات والتطورات المتلاحقة تشير إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة التي تعمل على تكريس وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد، لكن بنكهة رأسمالية غربية تكون فيها السيطرة للدول الأقوى من خلال ما يسمى بالعولمة، والتي أثرت وتؤثر على هذا النظام.

وكما رأينا فإن هذا النظام يتسم بعدة خصائص وسمات يتجلى أهمها في:

- الإنفراد بالقمة القطبية.
- الإتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول ووجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي.
- الثورة العلمية والتكنولوجية وتعميق العولمة الاقتصادية.
- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.
- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.
- تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة.

هذه الأخيرة ربما تكون الحل الأمثل بالنسبة للدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية، من خلال النجاحات التي أحدثتها هذه التكتلات على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، وخير دليل على ذلك التكتل الاقتصادي الأوربي ومنافسته لتبوء مقعد قيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إذا، فالدول العربية لها من المقومات والموارد الطبيعية والبشرية وغيرها، ما يؤهلها إلى احتلال المكانة اللائقة بها في زخم هذه التكتلات، وخاصة إذا ما أضفنا لها عامل التقارب الجغرافي ووحدة اللغة والدين

والتاريخ المشترك، والذي ينقص التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وبالرغم من ذلك أثبتت نجاحها.

وبالرجوع إلى التحذيرات التي يطلقها العديد من الخبراء الاقتصاديين مؤخرا والتي مفادها أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الركود ولفترة ليست بالقصيرة نتيجة للأحداث الاقتصادية والسياسية العالمية ومن بينها أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو خاصة في اليونان وإيطاليا والبرتغال و إسبانيا والتي تسعى الدول الأعضاء إلى احتواء تلك الأزمة من خلال حزمة المساعدات والقروض الموجهة لتلك الدول لتفادي انهيار منطقة اليورو بالكامل، إضافة إلى ذلك موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي تجتاح الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار "**احتلوا وول ستريت**" والتي يطالب فيها المحتجون بمنع استغلال الأقلية للأغلبية بالإضافة إلى منع توجيه أموال الضرائب التي يدفعونها إلى تمويل الحروب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق.

أما الأحداث السياسية المؤثرة في حالة الاقتصاد العالمي فتتمثل أهمها في:

- الملف النووي الإيراني والثورات العربية المشتعلة نظرا لمكانة المنطقة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي وبالتالي لابد من تصحيح السياسة المنتهجة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة علاقات اقتصادية دولية على أسس عادلة تؤخذ فيها مصالح الدول النامية والدول المتقدمة على قدم المساواة. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال:
- إصلاح المؤسسات المالية والنقدية والتجارية العالمية من خلال التعامل العادل بين جميع الدول وعدم طغيان المسائل السياسية على أنشطة تلك المؤسسات.
- التعاون بين جميع الدول على أساس المساواة ومنحها حق المشاركة الكاملة والفعالة في حل المشاكل الاقتصادية من أجل إزالة كافة العقبات التي تعيق تحقيق الرخاء لجميع الدول.
- السيطرة الكاملة والدائمة لكل دولة على مصادرها الطبيعية ومنع استغلالها من طرف الدول الكبرى.

إن الحل بالنسبة للدول العربية خاصة والدول النامية عامة من أجل النهوض باقتصادها يكمن في:

-نبذ الخلافات السياسية والتفكير من منطلق المصالح المشتركة.

-إجراء إصلاحات جذرية في المنظومة الاقتصادية.

-إجراء إصلاحات سياسية ومالية ونقدية وإدارية.

-الدعوة إلى مؤتمرات دولية بغية مراجعة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتسم باللامساواة واللاعدل في جميع جوانبها المالية والنقدية والتجارية وحتى الاستثمارية.

تفعيل دور هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في دراسة الجوانب الاقتصادية الدولية وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية الناجمة عنها وخاصة تلك التي تعاني منها الدول النامية مع إلزامية تنفيذ القرارات المتخذة بذات الشأن.

تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانتقال منها تدريجيا إلى إقامة سوق عربية مشتركة على غرار الإتحاد الأوربي.

ضرورة توثيق التعاون فيما بين الدول العربية والإتحاد الأوربي من جهة، والمنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، وذلك وفق جهود قومية وجماعية وليست قطرية منفردة.

بذل الجهود الجماعية لإيجاد روابط مالية وتجارية أكثر متانة بين الدول العربية لتحسين المناخ الاستثماري والضمانات الاستثمارية، وتطوير الأدوات الهندسية المالية الملائمة، وذلك باستخدام التطورات المتاحة في تكنولوجيا المعلومات، من أجل إقامة أسواق مالية في الدول العربية تتسم بالفعالية والوحدة، يكون من شأنها ضمان مستوى أفضل لتعبئة المدخرات لاستغلالها في استثمارات جديدة، واستعادة الأموال المستثمرة في الخارج وتوظيفها داخل الأقطار العربية.